**بعد مرور سنتين على انتهاء ولاية البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا، أزمة حقوق الإنسان تتفاقم: دعوة من محامون من أجل العدالة في ليبيا واللجنة الدولية للحقوقيين إلى مجلس حقوق الإنسان للتحرّك العاجل**

في ورقة مشتركة نشرت اليوم، حثّت محامون من أجل العدالة في ليبيا واللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إنشاء آلية متابعة لبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، التي أنشأها المجلس في حزيران/يونيو 2020 من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جميع الأطراف منذ بداية العام 2016.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: **"تفتقر السلطات الليبية إلى الإرادة السياسية الضرورية لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي شهدتها البلاد في الماضي ولا تزال مستمرة اليوم. ومن دون اتخاذ إجراءات عاجلة، ستبقى ظاهرة الإفلات من العقاب مستشريةً في البلاد، الأمر الذي يزيد من تفاقم حالة حقوق الإنسان المتردّية أصلاً، ويحرم الضحايا من إمكانية الولوج إلى العدالة والحصول على سبل الانتصاف الفعالة. لذلك، من الضروري أن يتمّ إنشاء آلية متابعة من أجل سد فجوة المساءلة في ليبيا."**

في خضمّ الانتهاكات والتجاوزات المتواصلة والمنتشرة لحقوق الإنسان على نطاق واسع في البلاد، وفي ظلّ غياب أي تقدم يذكر في جهود المساءلة المحلية، تشير محامون من أجل العدالة في ليبيا واللجنة الدولية للحقوقيين، في ورقتهما المشتركة، إلى السبل المحتملة للمضيّ قدماً من أجل سدّ فجوة المساءلة في ليبيا. وفي خطوةٍ تسعى إلى تعزيز المساءلة في ليبيا، تسلّط المنظمتان الضوء على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخطوات اللازمة من أجل إنشاء:

1) ولاية لتحقيق المساءلة؛
2) ولاية من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتقارير العامة؛

وأيضاً ضمان تقديم:

3) المساعدة التقنية المعزّزة وبناء القدرات للسلطات الليبية.

بعد عامين من إصدار بعثة تقصّي الحقائق في ليبيا تقريرها النهائي، دعت مجلس حقوق الإنسان إلى إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة كما حثّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء آلية منفصلة ومستقلة تتولى مراقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفع التقارير بشأنها.

وعلى الرغم من التوصيات الواضحة للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق، فإن القرار 41/52 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في نيسان/ أبريل 2023، اكتفى بالطلب من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للسلطات الليبية. وأعاد المجلس التأكيد على هذا الطلب في شهر تموز/يوليو 2024.

وبعد مرور عامين، لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا تتدهور، في وقتٍ تواجه فيه مجموعات النساء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما الناشطين، والصحفيين، والمهاجرين، واللاجئين، والمجتمع المدني ككل حملة قمع منهجية. هذا وتنتشر الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان على نطاقٍ واسع مخلّفةً تداعياتٍ تطال المجتمع الليبي بشرائحه كافة.

ولا تزال المساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي بعيدة المنال ولم تتحقق بعد. وتكشف قضية ترهونة، التي تم فيها استخراج ما لا يقل عن 353 جثة من قبور جماعية منذ العام 2020 وحتى اليوم، عن أدلة على جرائم بموجب القانون الدولي ارتكبت على نطاق واسع، وتعدّ القضية أيضاً خير دليل على فجوة المساءلة التي تتسع في ليبيا اليوم.

وعلى الرغم من أنّ المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أوامر بالقبض على الأفراد المشتبه في ارتكابهم لهذه الجرائم، إلاّ أنّ السلطات الليبية تتقاعس باستمرار عن التعاون مع المحكمة، ولا نية لدى السلطات في تقديم هؤلاء الأفراد إليها.

أما الوضع الأمني فما زال متقلّباً، وتشهد البلاد انعداماً للاستقرار، وقد واجهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحديات كبيرة في تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الوصول المحدود إلى المواقع الرئيسية، والمخاوف الأمنية بالنسبة إلى موظفي الأمم المتحدة، وغياب التعاون الفعلي من قبل السلطات الليبية. وبالتالي، تستدعي الضرورة إنشاء ولاية دولية قوية من شأنها أن تكسر هذه الحلقة المفرغة من الجمود .

وعلّقت سيرينا زانيراتو، مسؤولة البرامج في محامون من أجل العدالة في ليبيا بقولها: **"نحثّ الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان من أجل إنشاء آلية مساءلة جديدة للتحقيق في الحالة في ليبيا. فلا بد من تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي إلى العدالة، سواء في ليبيا أو في أي مكان آخر. ولا يمكن لظاهرة الإفلات من العقاب أن تستمرّ للأبد، على مجلس حقوق الإنسان أن يتحرّك الآن!"**

تدعو محامون من أجل العدالة في ليبيا واللجنة الدولية للحقوقيين إلى تحرّك عاجل من قبل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان من أجل:

- إنشاء
  - ولاية لتحقيق المساءلة؛
  - وولاية مستقلة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

- الطلب من شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيا تقديم المساعدة التقنية المعزّزة وبناء القدرات للسلطات الليبية.

**تحميل**

يمكن تحميل الورقة المشتركة كاملةً باللغتين الإنكليزية والعربية.

**للتواصل**

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +41 22 979 3800 ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia(a)icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj(a)icj.org

يورغن شور، مدير البرامج في محامون من أجل العدالة في ليبيا، بريد إلكتروني: juergen@libyanjustice.org

ألكسندرا أزوا، مديرة التواصل والتوعية في محامون من أجل العدالة في ليبيا، بريد إلكتروني: alexandra@libyanjustice.org